World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

إحاطة عن تحديث بشأن
سياسة بناء القدرة على الصمود:
مذكرة مفاهيمية

1- السياق

1-1 السياق والاتجاهات والمخاطر على الصعيد العالمي

1- تتصاعد الاحتياجات الإنسانية في مواجهة الظواهر الجوية المتطرفة والنزاعات والصدمات الأخرى الواسعة النطاق. كما تتنوع الصدمات بشكل متزايد، حيث أصبحت الكوارث المتعلقة بالمناخ وتلك التي من صنع الإنسان والتحولات الجيوسياسية في النماذج مترابطة بشكل وثيق. وتتفاقم هذه الاحتياجات بفعل المحركات المترابطة للمخاطر، مما يخلق مواطن ضعف في الأبعاد البيئية والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية. ويؤثر ظهور هذه "الأزمة المتعددة الجوانب" المعقدة بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفا، ولا سيما النساء والشباب. كما تتوالى آثار الصدمات والكوارث أيضا عبر النظم والقطاعات، مما يؤدي إلى تفاقم الضرر.[1]

2- ويتكشف بشكل متزايد التسارع في الاحتياجات الإنسانية في المناطق الهشة بيئيا والمتأثرة بالنزاع حيث شهد الناس سنوات من تكرار انعدام الأمن الغذائي والمساعدات الإنسانية. وكثيرا ما يكون برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) غارقا في حالات الطوارئ الممتدة والصعبة من الناحية التشغيلية بتمويل غير موثوق للمساعدات الإنسانية على المدى القصير، ويواجه تحديات خطيرة أمام جهوده الرامية إلى الحد من الاحتياجات الإنسانية في ظل عدم وجود جهود شاملة على نطاق أوسع لمعالجة العوامل المسببة للمخاطر والضعف.

3- إن المساعدات الإنسانية والتعاون الإنمائي ليست عمليات متسلسلة: فهي ضرورية بشكل متزايد ومتزامن للحد من الاحتياجات والمخاطر ومواطن الضعف.[2] وتتطور الأزمات بشكل تدريجي عبر الفئات ولا توجد لها حلول خطية واحدة. ومن شأن عدم الاستعداد والاستجابة بشكل غير كاف أن يؤديا إلى تفاقم الضرر الناجم عن الأزمات المتكررة. وقد أدى ذلك إلى تجديد التركيز على الوقاية وأهمية معالجة الأسباب الجذرية للاحتياجات الإنسانية.

4- وتُلحق الصدمات المناخية بشكل خاص أضرارا بالنظم الإيكولوجية المحلية الهشة والناس الذين يعتمدون عليها، ولا سيما النساء والأطفال. وتكون النظم الإيكولوجية السليمة في صميم المجتمعات المحلية النابضة بالحياة، ولكن بمجرد أن تتدهور، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تزايد الصعوبات في ما يتعلق بالبحث عن المياه والاحتياجات الأساسية الأخرى وزيادة الاعتماد على استراتيجيات التصدي السلبية، مثل استنفاد الأصول أو الزواج المبكر. وتؤدي محدودية تنويع الأصول، والاعتماد بشكل كبير على الأصول الطبيعية،

---

[1] الأمم المتحدة. 2020. *توجيهات الأمم المتحدة المشتركة للمساعدة في بناء مجتمعات قادرة على التحمل.*

[2] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2020. *إستكشاف السلام ضمن محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.*

وضعف الوصول إلى الموارد، والقوة غير المتساوية في صنع القرار إلى تفاقم قدرة المجتمعات المحلية على التعامل مع الصدمات والتعافي منها.[3]

5- ويؤدي بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات وعوامل الضغط إلى تقليل الحاجة إلى المساعدات الإنسانية ويوفر الأموال وينقذ الأرواح. وقد خلص تحليل لاقتصادات القدرة على الصمود في إثيوبيا إلى أن الاستجابة المبكرة أكثر فعالية بكثير من حيث التكلفة من الاستجابة الإنسانية المتأخرة وإلى أن الاستثمار في القدرة على الصمود يمثل أفضل قيمة مقابل المال.[4] وخلصت اللجنة العالمية للتكيف إلى أن استثمار 1.8 تريليون دولار أمريكي في القدرة على الصمود على مدى السنوات العشر المقبلة على مستوى العالم سيعود بمنافع صافية قدرها 7.1 تريليون دولار أمريكي.[5] وأظهرت بيانات التقييم في النيجر أن 80 في المائة من المجتمعات المحلية التي خضعت لبرامج[6] متكاملة لتعزيز القدرة على الصمود لم تكن بحاجة إلى المساعدات الإنسانية لمدة عامين متتاليين على الرغم من تعرضها لأسوأ موجة جفاف خلال عقد من الزمن.

6- والحكومات التي تحصل على المساعدات الإنسانية تنتقدها بشكل متزايد لإدامة التبعية والفشل في المساهمة في تحقيق نتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتُظهر المشاركة في برامج بناء القدرة على الصمود التزام **البرنامج** بدعم الملكية المحلية وتحقيق الأهداف الوطنية. ويتيح ظهور "دبلوماسية القدرة على الصمود" طرائق جديدة للعمل مع الحكومات ــ ضمن طموح أوسع نطاقا بكثير للتغلب على انعدام الأمن الغذائي على نحو مستدام، وربط الاحتياجات الفورية بالتنمية الطويلة الأجل والحلول المحلية.

7- وكثيرا ما أُعيقت الجهود السابقة لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات بنُهج منعزلة تأثرت بالتنافس على الموارد وانفصال بين الإجراءات الإنسانية والإنمائية والسلام/الأمن. وتشمل الحواجز الأخرى محدودية الأدلة على الانخفاضات في الاحتياجات الإنسانية، والتي تعتبر مطلوبة لتتبع التقدم وإثبات العائد على الاستثمار؛ وسوء فهم النزاعات وديناميات القوة وأوجه عدم المساواة التي يمكن أن تؤدي إلى إدامة الضعف؛ والحلول من أعلى إلى أسفل المتصورة مسبقا وغير المتكيفة مع الأوضاع الهشة المتزايدة التعقيد؛ والافتقار إلى التكامل القطاعي المنهجي اللازم لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي؛ والتركيز القصير المدى على معالجة أعراض الضعف بدلا من أسبابه الجذرية، والتي تتفاقم بفعل التمويل المجزأ القصير الأجل؛ وعدم إحراز تقدم في بناء نظم محلية ووطنية قوية تعمل على تعزيز استدامة القدرة على الصمود في وجه الصدمات.

2-1 المواءمة الدولية والداخلية

8- تتواءم سياسة **البرنامج** بشأن بناء القدرة على الصمود مع هيكل السياسات الدولي المتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ مثل إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس، والقمة العالمية للعمل الإنساني وأهداف التنمية المستدامة. وهي تستند إلى *توجيهات الأمم المتحدة المشتركة بشأن المساعدة في بناء مجتمعات قادرة على الصمود*، والدعوة إلى العمل في قمة النظم الغذائية الأخيرة والإعلانات الصادرة في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الدورة الثامنة والعشرون) لعام 2023.[7] وعلى الصعيد الداخلي، تتواءم هذه السياسة مع سياسات **البرنامج** واستراتيجياته في مجالات مثل المناخ والمنظور الجنساني والتغذية، وشبكات الأمان، والحماية الاجتماعية والبيئة.

---

[3] إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. 2022. *دراسة عن آثار التصحر وتدهور الأراضي والجفاف على النساء والرجال.*

[4] Cabot-Venton and others. 2012. The Economics of Early Response and Disaster Resilience: Lessons from Kenya and Ethiopia.

[5] اللجنة العالمية للتكيف. 2019. *التكيف الآن: دعوة عالمية للقيادة في مجال القدرة على التكيف مع تغير المناخ.*

[6] برنامج الأغذية العالمي. 2023. *أدلة من برنامج القدرة المتكاملة على الصمود التابع **للبرنامج** في منطقة الساحل.*

[7] مركز تنسيق النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة. 2023. *نداء الأمين العام للعمل من أجل تسريع وتيرة تحول النظم الغذائية. الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف. 2023. إعلان بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية القادرة على الصمود والعمل المناخي* و*إعلان بشأن المناخ والإغاثة والانتعاش والسلام.*

2- المفاهيم الرئيسية والتركيز الاستراتيجي

2-1 تعريف القدرة على الصمود

9- تعتبر توجيهات الأمم المتحدة الصادرة في عام 2021[8] أن القدرة على الصمود هي " قدرة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمدن والمؤسسات والنظم والمجتمعات على الوقاية والمقاومة والاستيعاب والتكيف والاستجابة والتعافي بإيجابية وكفاءة وفعالية عند مواجهة طائفة واسعة من المخاطر، مع الحفاظ على مستوى مقبول من الأداء ومن دون المساس بالآفاق الطويلة الأجل للتنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان والرفاه للجميع".

10- وتمشيا مع هذا التعريف المستخدم على نطاق المنظومة، يركز **البرنامج** بشكل خاص على تمكين أو بناء قدرات الأشخاص والمجتمعات المحلية والنظم الأكثر ضعفا على توقع الصدمات وعوامل الضغط ومنعها ومقاومتها واستيعابها والتكيف معها والتعافي منها من أجل تحقيق استدامة الأمن الغذائي والتغذية.

11- وعلاوة على ذلك، يعد مفهوم الصدمات وعوامل الضغط أساسيا لبناء القدرة على الصمود لأنه يختلف عن التنمية الطويلة الأجل التي تركز على التنمية الاقتصادية والرفاه. فهو يعني التعامل مع عوامل الضغط المحددة السياق والتعرض للصدمات، ولا سيما أزمة المناخ والبيئة التي لا تهدأ، لمساعدة الناس والمجتمعات المحلية والنظم على اكتساب القدرات اللازمة للعودة إلى حالة الأمن الغذائي والتغذوي بعد الصدمة، بدلا من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية بشكل مستمر ومتكرر.

12- وعلى وجه التحديد، فإن بناء القدرة على الصمود:

- **يبدأ في المجال الإنساني** وعند الانتقال من الاستعداد والحد من المخاطر إلى التعافي ما بعد الأزمة لتقليل أو منع تصاعد الاحتياجات الإنسانية من الأغذية والتغذية؛ ويشمل ذلك تطبيق نهج للقدرة على الصمود في العمل الإنساني، ولا سيما في *كيفية* تصميم البرامج وتنفيذها وإدارتها.
- **يوفر القدرة على تعويض أو تقليل الاحتياجات الإنسانية** للفئات السكانية والمجتمعات المحلية الضعيفة المعرضة للصدمات والتي تعاني بشكل متكرر من انعدام الأمن الغذائي الشديد من خلال مجموعة من التدخلات المتكاملة والمتدرجة والمتسلسلة التي تسترشد بالسياق والمخاطر.
- **يعزز الشراكات مع المؤسسات المحلية والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما وأصحاب المصلحة الآخرين** ويبني القدرات المحلية من خلال نُهج تشاركية وعن طريق الاستفادة من الابتكارات المحلية.
- **يركز على تمكين** الأشخاص والمجتمعات المحلية الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي الذين يعيشون في بيئات معرضة للمخاطر أو متدهورة أو هشة، بما في ذلك في البيئات الريفية والحضرية وبيئات النزوح، والأكثر استبعادا مثل النساء والأقليات والشباب.

2-2 المبادئ الرئيسية

13- يشكل **دمج العمل المناخي** مبدأ رئيسيا في هذه السياسة، نظرا للحاجة الملحة إلى معالجة آثار تغير المناخ، وهو ما أدى إلى زيادة التركيز على بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية. وكما تم الاعتراف به في عام 2023 في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، أصبحت استعادة المناظر الطبيعية والنظم الإيكولوجية أولوية مناخية عالمية.[9] ويعد عمل **البرنامج** في مجال القدرة على الصمود مكونا أساسيا من عرضه المناخي نظرا لقدرته على المساعدة في النهوض باستعادة النظم الإيكولوجية والتكيف مع تغير المناخ على المستوى المحلي، فضلا عن حماية مكاسب القدرة على الصمود من خلال الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات وغيرها من أدوات التمويل المناخي.

14- ويتحدد الحيز التشغيلي **للبرنامج بالسياق القطري**. وكثيرا ما تتسم المناطق المعرضة للمخاطر والهشة بالصدمات المتكررة والأزمات الغذائية المتكررة والبيئات المتدهورة. وينطوي فهم بيئة التشغيل على فهم الصدمات وعوامل الضغط التي يواجهها الناس والنظم،

---

[8] الأمم المتحدة. 2020. *التوجيهات المشتركة للأمم المتحدة بشأن المساعدة في بناء مجتمعات قادرة على الصمود.*

[9] الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف. 2023. *إعلان بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية القادرة على الصمود والعمل المناخي.*

بما في ذلك من خلال التحليل المشترك والتكميلي مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما والشركاء الآخرين. ويتضمن أيضا تحديد الاحتياجات من حيث بناء القدرة على الصمود والبرامج التي يمكن أن تساعد في تلبيتها وقياس **قدرة البرنامج وشركائه** والخبرة التقنية المحلية على تنفيذ برامج عالية الجودة. وتعتبر قدرة **البرنامج** على تأمين الشراكات المناسبة لضمان العمل التكميلي أساسيا، بما في ذلك الشراكات مع الأمم المتحدة (بما في ذلك مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والمؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية، بهدف تحقيق الاستدامة التشغيلية والملكية الوطنية والمحلية.

15- **وسيدعم البرنامج النظم والملكية الوطنية**، ويعمل على المستويين المحلي والوطني لضمان أن تؤدي المؤسسات والنظم المحلية الدور القيادي من البداية. ومنذ التصميم وبدء التنفيذ، سيتم دمج البرامج بشكل كامل في الأولويات الوطنية ودعم تحقيقها على النحو المحدد في الخطط الوطنية. وستكون البرامج مدفوعة بالسياق (الطلب) وليس العرض. وطوال فترة التنفيذ، سيعمل **البرنامج** مع شركاء من الأمم المتحدة وخارجها لضمان أن توجه أولويات الحكومات والمؤسسات المحلية الجهود الشاملة، ولتعزيز النظم الوطنية بحيث يمكن استخدامها في نهاية المطاف لإدارة العمليات مباشرة. وترتبط استدامة التدخلات ارتباطا مباشرا بدرجة ملكيتها من قبل السلطات المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الأخرى ذات القدرات المناسبة. ويمكن أن يشمل هذا العمل مساعدة الحكومات على تعبئة التمويل المواضيعي من أدوات التمويل العالمية المخصصة المصممة لدعم القدرة على الصمود. غير أن **البرنامج** يدرك أن العمل مع الحكومات يمكن أن يكون صعبا في الأزمات الممتدة، ولا سيما في خضم النزاعات التي تنطوي على بيئات لا يمكن التنبؤ بها ومشحونة سياسيا، حيث تكون المرونة ضرورية، وينبغي السعي إلى إقامة علاقات مع الحكومات المركزية والمحلية بحسب ما تمليه الظروف. وعلى أي حال، ينبغي دمج **استدامة** التدخلات وتسليمها إلى الحكومات و/أو الشركاء في المجال الإنمائي بحسب الاقتضاء في تصميم البرامج من البداية.

16- ويجب أن تكون برامج القدرة على الصمود **قائمة على الأدلة**، سواء لأغراض المساءلة أو لفهم ما الناجع أكثر. ويلتزم **البرنامج** بتكثيف جهوده لقياس أثر برامجه المتعلقة بالقدرة على الصمود بشكل منهجي وسيسعى جاهدا لفهم ما إذا كانت هذه البرامج **تقلل أو تمنع زيادة الاحتياجات الغذائية الإنسانية، ولا سيما بعد أن تتوقف المساعدة التي يقدمها البرنامج أو تتقلص بشكل كبير** وتنتقل المجتمعات المحلية إلى أشكال أخرى من المساعدة (مثل تعزيز القدرات) التي تقدمها الحكومات أو الشركاء الآخرون. وسيقيس **البرنامج** أيضا أثر برامج القدرة على الصمود على النظم الإيكولوجية، والتكيف مع المناخ، والأمن الغذائي والتغذية وسبل كسب العيش من خلال أساليبه وأدواته المختلفة، وكذلك بالاشتراك مع الشركاء. وينطوي التعلم أيضا على دعم وتشجيع المعرفة المحلية والشبكات الأكاديمية. وعن طريق العمل مع الشركاء للتعلم من مبادرات القدرة على الصمود، سيُشجع **البرنامج** الابتكار ويساعد على مشاركة الحلول المطورة محليا والتي يمكن توسيع نطاقها.

التقدم المحرز لناحية توليد الأدلة

منذ أن أوصى تقييم عام 2019 الاستراتيجي لدعم **البرنامج** لتعزيز القدرة على الصمود بالاستثمار في تحسين القدرة على الصمود والرصد والقياس والتعلم البرامجي، قام **البرنامج** بما يلي:

- تطوير نهج مؤسسي لرصد القدرة على الصمود وقياسها وتوليد الأدلة.
- إدراج مؤشرين جديدين في إطار النتائج المؤسسية للفترة 2022-2025: درجة القدرة على الصمود ومؤشر التعرض للصدمات؛
- الاستثمار في الدراسات التكميلية لتوليد الأدلة حول التماسك الاجتماعي والفوائد البيئية والتكامل المناخي.
- بناء قدرات الموظفين على استخدام الأساليب النوعية واستخدام أدوات التتبع الجغرافي المكاني (مثل نظام رصد أثر الأصول من الفضاء AIMS).
- إجراء تقييمات الأثر لبرامج القدرة على الصمود.
- البدء في تطوير منهجية لقياس الاحتياجات إلى المساعدات الغذائية الإنسانية التي تم تجنبها نتيجة لبرامج **البرنامج**.

وفي الكثير من البلدان، تشير الأدلة بالفعل إلى أن برامج القدرة على الصمود أدت إلى خفض الاحتياجات الإنسانية، وحماية الناس من أثر الصدمات، وتمكينهم من الحفاظ على أمنهم الغذائي والتغذوي أثناء الصدمات وبعدها، وتحسين التماسك الاجتماعي، والمساعدة على تمكين المرأة، وإعادة الخضرة إلى المناظر الطبيعية وتجديد التربة لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي.

17- وستركز برامج **البرنامج** على **الأشخاص وتعزز التنوع والشمول، ولا سيما للنساء والشباب**. وسيسعى **البرنامج** جاهدا إلى أن تنعكس احتياجات وأولويات وخبرات مجموعة متنوعة من الناس في تصميم البرامج. وستهدف برامجه المتعلقة بالقدرة على الصمود إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتمشيا مع الهدف 2 من سياسة **البرنامج** بشأن المنظور الجنساني والخاص بمعالجة الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة بين الجنسين وغيرها من حالات عدم المساواة من خلال برامجه، سيتخذ **البرنامج** إجراءات ملموسة لتحفيز الوصول المنصف إلى وسائل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتحكم فيها. وستتمحور تدخلات

القدرة على الصمود حول تعزيز المشاركة المنصفة؛ وتعزيز القيادة النسائية ومشاركة المرأة في صنع القرار؛ وتعزيز تدابير الحماية لضمان سلامة وكرامة الناس الذين يخدمهم **البرنامج** وحصولهم على المساعدة بشكل فعال؛ واتخاذ إجراءات تحويلية بشأن الحواجز الهيكلية والأعراف الاجتماعية التي تديم عدم المساواة. وستسعى أيضا إلى فهم العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتي تواجهها مجموعات محددة وأشخاص محددون والمساهمة في التغلب عليها.

18- وسيلتزم **البرنامج** بتبني قدر أكبر من **التكامل والشراكات** والعمل ضمن ميزته النسبية، بدءا بالمشاركة المحلية في القطاعات حيث يتمتع بالخبرة. ويتطلب بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات وعوامل الضغط عملا متكاملا عبر عدة قطاعات في مجالات مثل الحصول على الغذاء الكافي والمغذي وبأسعار معقولة من خلال نظم غذائية فعالة؛ والحماية المبكرة والاستباقية من الصدمات المناخية؛ والدعم الغذائي والتغذوي أثناء الأزمات؛ والخدمات الاجتماعية الأساسية لبناء رأس المال البشري؛ ودعم سبل كسب العيش؛ واستعادة البنية التحتية والنظم الإيكولوجية المجتمعية. **وللبرنامج** دور مهم يؤديه، ولكن لا يمكن لأي وكالة بمفردها أو قطاع بمفرده أن يبني القدرة على الصمود. ولن يضع **البرنامج** تدخلاته إلا في أنسب الأماكن وسيدعو بقوة إلى اتباع **نُهج مشتركة** للحد من الازدواجية المحتملة، **بما في ذلك التقييمات المشتركة**. ويلتزم **البرنامج** بالعمل من خلال آليات التنسيق القائمة التي تعكس أولويات الحكومة، مثل أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الوكالتان الأخريان اللتان تتخذان من روما مقرا لهما ، والمجموعة الكاملة من الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، على أساس الولاية والميزة النسبية لكل منها في البلد. وسيتم دعم المجتمعات المحلية والمؤسسات والقطاع الخاص والحكومات بنشاط من أجل الارتقاء بالوكالة والقيادة على المستوى المحلي. وستكفل هذه الشراكات مساعدة تكميلية ومتعددة الطبقات ومتسلسلة يمكن **استدامتها على المدى الطويل**.

19- وسيكون هدف الحد من الاحتياجات الغذائية الإنسانية أو منع تصاعد الاحتياجات في صميم نهج **البرنامج** إزاء البرمجة، بمثابة مبدأ توجيهي لجميع برامج **البرنامج** المتعلقة بالقدرة على الصمود. وفي الواقع الجديد الذي يتسم بأزمات متعايشة ومتداخلة، لم تعد الحلول الخطية التي تعتمد على القطاع الواحد كافية. وسيستند **البرنامج** إلى نظم الاستجابة الحالية في بداية الأزمة، ويدعو إلى النظر في القدرة على الصمود أثناء الاستجابة لحالات الطوارئ، ويضمن أن يكون الانتقال إلى عمليات التعافي بمثابة سلسلة متصلة وليس نقطة توقف ثابتة بين المساعدات الإنسانية والتنمية. وفي حين أن **البرنامج** ليس وكالة معنية ببناء السلام، فإن برامجه الخاصة ببناء القدرة على الصمود يمكن أن تساهم في **تحسين التماسك الاجتماعي وحصائل الاستقرار**. وخلصت سلسلة من الدراسات التي أجراها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام في الفترة بين عامي 2018 و2023 إلى أن **البرنامج** يمكن أن يساهم في الحد من المنافسة على الموارد الطبيعية والنزاعات ذات الصلة عن طريق دعم إنشاء الأصول وتنويع سبل كسب العيش والوصول الأكثر إنصافا إلى الموارد. وعلاوة على ذلك، تبين أن زيادة الأمن الغذائي وتنويع سبل كسب العيش وفرص الاتصال والمشاركة بين الأفراد، ولا سيما من خلال النُهج التشاركية التي تكمن في صميم القدرة على الصمود، تساهم في الحد من آليات التصدي السلبية المرتبطة بالنزاع وتعزيز العلاقات الاجتماعية وتغيير التصورات والمواقف والسلوكيات الضارة. وفي جميع الحالات، للمساهمة بنجاح في السلام، تعد النُهج التشاركية ومراعاة النزاعات والاستجابة للاعتبارات الجنسانية في تصميم البرامج وتنفيذها أساسية، وكذلك الحال بالنسبة لزيادة التنسيق والتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى.

3-2 مساهمات البرنامج

1-3-2 الميزة النسبية للبرنامج

20- لدى **البرنامج** فرصة فريدة لتحديد نقاط دخوله ومساهماته في بناء القدرة على الصمود في كل سياق تشغيلي بفضل بصمته التشغيلية الكبيرة، ومعارفه المحلية العميقة، وعلاقاته القوية مع المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المحلية، ومشاركته الراسخة مع الحكومات على المستويين دون الوطني والوطني.

21- ويمكن أن يختار وينفذ العناصر الحاسمة لبناء القدرة على الصمود في مجموعات مختلفة - غالبا ما يبدأ بعدد قليل من الأنشطة ثم يدمج ويرتب عناصر أخرى تدريجيا، بما في ذلك مع الشركاء، على أساس الظروف المحلية وسبل كسب العيش والقدرات. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يصمم **البرنامج** وينفذ مبادرات واسعة النطاق تشمل الدعم الغذائي والتغذوي، واستعادة أصول سبل كسب

العيش والنظم الإيكولوجية، وتعزيز وإدارة سلاسل القيمة المحلية. ويمكن الجمع بين هذه البرامج، في سياقات مختلفة، مع الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، والاستعداد لحالات الطوارئ، والإنذار المبكر/العمل المبكر، والعمل الاستباقي، والتأمين المناخي.

22- إنّ الحوار المحلي والمشاركة المجتمعية مدرجان في نُهج برامج **البرنامج** ويضمنان تصميم البرامج مع الناس والمجتمعات المحلية التي يعمل معها **البرنامج** ومن أجلهم، بناء على احتياجاتهم وأولوياتهم. كما ثبت أن النُهج التشاركية التي يروج لها **البرنامج** والشركاء تعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي، وهو عنصر مهم في بناء القدرة على الصمود. وقد استثمر **البرنامج** بشكل مستمر في قدراته الخاصة في مجال الإنذار المبكر والأخطار والأمن الغذائي وتقييم وتحليل الضعف، وكذلك في تحليل الاتجاهات وأدوات تصميم البرامج الشاملة مثل النهج الثلاثي، على النحو المعترف به في عدّة تقييمات.

23- وتشمل الجوانب الأخرى للميزة النسبية **للبرنامج** قدرته على التنفيذ على نطاق واسع[10] والتكيف مع البيئات الصعبة، والاستفادة من نظمه الفعالة الخاصة بالخدمات اللوجستية والمشتريات وإدارة المشروعات. ويمتلك **البرنامج** أيضا القدرة على تجميع المساعدات الإنسانية، والتي يمكن الاستفادة منها لدعم المزيد من التنسيق والاتصال عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

2-3-2 مجالات التركيز الاستراتيجي والمجالات التي ينبغي ألاّ يعمل فيها البرنامج

24- تتحقق القدرة على الصمود من خلال برامج متكاملة متعددة القطاعات ومتدرجة متسلسلة مع استراتيجيات الحكومة الوطنية والبرامج التي يدعمها الشركاء من أجل بناء القدرات ومعالجة الضعف بمرور الوقت. ويحدد السياق، وقدرات الحكومة، والشركاء، وأنواع الصدمات وعوامل الضغط جميعها، نقاط دخول **البرنامج** في مجال بناء القدرة على الصمود، إستنادا إلى المجالات التي تتمتع فيها المنظمة بميزة نسبية. وبالإضافة إلى العمل في إطار شراكات، سيهدف **البرنامج** إلى دمج برامجه داخليا، بحسب الاقتضاء وحسبما يتصل بالسياق. وسيؤدي ذلك إلى تقليل تكاليف المعاملات، والحد من الازدواجية وتحسين فعالية تدخلات **البرنامج**. وعندما لا تكون الإعدادات مواتية بعد للبرامج المتكاملة، ينبغي تطبيق تركيز على القدرة على الصمود على كل نشاط كمقدمة لبرنامج لاحق للقدرة على الصمود يُنفذ بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. وتشمل نقاط الدخول الرئيسية ما يلي:

- تعزيز الآليات للاستعداد والعمل المبكر والاستباقي. يمكن أن يشمل ذلك تحسين بروتوكولات الاستعداد لحالات الطوارئ؛ والعمل مع الشركاء على زيادة نطاق وموثوقية نظم الإنذار المبكر بالمناخ؛ وتفعيل وتنفيذ خطط الطوارئ المحلية من أجل العمل الاستباقي.

- حماية الناس أثناء الصدمات وبعدها مباشرة لحماية الأصول وتجنب فقدان مكاسب التنمية. ويمكن القيام بذلك، على سبيل المثال، عن طريق العمل من خلال شبكات الأمان الوطنية المستجيبة للصدمات ودعمها، والتي يمكن توسيع نطاقها بسرعة لتلبية الاحتياجات المتزايدة أو من خلال تعزيز خطط الحماية القائمة على التأمين لتقليل الخسائر.

- إعادة تأهيل وإنشاء الأصول المجتمعية لاستعادة النظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية لتحسين سبل العيش والبيئة والحماية من الصدمات. ويمكن أن يؤدي إعادة تأهيل الأصول إلى تعزيز نتائج القدرة على الصمود، على سبيل المثال من خلال بناء وسائل للحماية من الفيضانات؛ وتجميع الأمطار والمياه الجارية في المناطق الجافة؛ ودعم نظم الري التي تقلل الاعتماد على الزراعة البعلية؛ والحد من تآكل التربة وزيادة قدرة التربة على الاحتفاظ بالمياه من خلال ممارسات تجديدية تزيد من قدرتها على الصمود أمام الجفاف؛ وبناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية الصغيرة في أعقاب الكوارث. وتساهم مثل هذه الأنشطة أيضا في استعادة النظم الغذائية من خلال تطوير البنية التحتية المجتمعية للسوق. ويساعد بناء أو إصلاح الطرق والجسور ومرافق التخزين المجتمعية في المناطق الريفية على تقليل خسائر ما بعد الحصاد وتيسير النقل والوصول إلى الأسواق.

---

[10] في عام 2023، إستفاد 3.2 مليون شخص من الأنشطة المتكاملة التي نفذها **البرنامج** وشركاؤه في أكثر من 190 3 قرية. ومنذ عام 2018، قام سكان منطقة الساحل باستصلاح أكثر من 240 280 هكتارا من الأراضي بدعم من **البرنامج**.

- دعم قدرة النظم الغذائية المحلية على الصمود عن طريق تعزيز سلاسل القيمة الغذائية الأساسية من خلال المشتريات المحلية، والحد من خسائر ما بعد الحصاد. وتعد النظم الغذائية القادرة على الصمود في وجه الصدمات الكبرى أساسية لبناء القدرة على الصمود لدى الأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر.

- تعزيز وحماية رأس المال البشري. يكون الأشخاص الذين يحصلون على تغذية جيدة أكثر قدرة على الصمود في مواجهة صدمات الأمن الغذائي، في حين يساعد بناء القدرة على الصمود على منع الهزال والتقزم ونقص المغذيات الدقيقة بين الفئات الأكثر ضعفا. وسيحرص **البرنامج** على أن يكون العمل التغذوي المتكامل مدمجا في عمله مع الشركاء عبر هذا المحور. وتساعد التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية على تعظيم حصائل التغذية والتعلم للأطفال والمراهقين، في حين توفر المدارس طلبا ثابتا للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة المحلية في سلسلة القيمة التي توفر الأغذية المغذية للطلاب. ويؤدي ذلك إلى تعزيز الروابط المحلية بين إنتاج الغذاء واستهلاكه، مما يجعل النظم الغذائية أكثر قدرة على الصمود.

- تعزيز المجتمعات والمؤسسات والنظم المحلية من أجل الملكية المحلية والاستدامة. ويشمل ذلك تشجيع وإنشاء نظم محلية تعزز وتحمي القدرة على الصمود من خلال توفير الدعم التقني والتدريب وبناء القدرات؛ ومواءمة البرامج مع الجهود المتزامنة وتوجيهها لتعزيز النظم الوطنية والإقليمية؛ ودعم وتشجيع شبكات المعرفة المحلية والشبكات الأكاديمية.

النزوح والتوسع الحضري

مع ازدياد النزوح على مستوى العالم، يجب أن يساعد دور البرنامج في بناء القدرة على الصمود الحكومات على معالجة الاستدامة. سيعمل **البرنامج**، مع شركائه، على زيادة الجهود الرامية إلى تطبيق الدروس المستفادة من بناء القدرة على الصمود في الاستجابات التشغيلية للنزوح، لكل من المجتمعات المحلية المضيفة والنازحة. وقد كشفت جائحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 عن حجم الفقر في المناطق الحضرية وارتفاع سبل كسب العيش الريفية غير المستدامة والهجرة من الريف إلى الحضر. وسيهدف **البرنامج** إلى مواصلة تحديد وإنشاء نُهج واضحة ومبتكرة ومجالات الميزة النسبية لبناء القدرة على الصمود في البيئات الحضرية وشبه الحضرية، مع التركيز القوي على الاستعداد لحالات الطوارئ، ودعم سلسلة القيمة وتعزيز النظم.

25- وفي حين تعتمد نقاط الدخول على السياقات والقدرات الداخلية وقدرات الشركاء، فإن **البرنامج** لن ينظر في أنواع التدخلات والنُهج التي تقع خارج نطاق برامجه وأدواته. وتشمل هذه الأنشطة المتعلقة على سبيل المثال بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أو الخدمات الصحية؛ وتوفير المدخلات الزراعية بشكل مباشر (مثل البذور والمبيدات والأسمدة) والتدريب ذي الصلة أو توفير هذه المدخلات بشكل غير مباشر من دون ضوابط "عدم إلحاق الضرر" المطلوبة ومشاركة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وغيرها الكيانات ذات الخبرة (من خلال الشركاء المتعاونين المتخصصين أو الهيئات الحكومية أو الشركاء). وتشتمل الأنشطة الأخرى التي لن يأخذها **البرنامج** في الاعتبار على الخدمات الصحية المرتبطة بمصايد الأسماك والثروة الحيوانية؛ والعمل الأوسع نطاقا المتعلق بالتعليم مثل التطوير المباشر للمناهج الدراسية، أو بناء المدارس، أو أنشطة توظيف/دفع أجور المعلمين؛ وأي مشروعات لإدارة المياه يمكن أن تؤدي إلى استنفاد المياه الجوفية؛ والبرامج التي تنطوي على إعادة التوطين و/أو النزوح القسري و/أو إعادة تنظيم الأقليات والشعوب الأصلية ما لم تكن طوعية وتشاركية تماما بالتنسيق مع وكالات أخرى.

26- وتشتمل بعض طرق العمل والنُهج التي ينبغي أيضا تجنبها بشكل منهجي على تطوير هياكل تنظيمية موازية أثناء حالات الطوارئ والمشاركة في تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية أو التدخلات بالنيابة عن الحكومات من دون وجود مكون لتعزيز القدرات المؤسسية، بما في ذلك المكونات التي تقدمها الجهات الفاعلة الأخرى. وبشكل عام، ينبغي أيضا ألا يشارك **البرنامج** في المجالات حيث لا يتمتع الموظفون بالكفاءة التقنية المطلوبة ولا يستطيعون الحصول على هذه الخبرة من خلال الشراكات؛ أو عندما لا يكون هناك طلب وطني لتدخل محدد؛ أو عندما يكون التدخل مكررا في طبيعته وموقعه وتركيزه مع ما تقوم به الجهات الفاعلة الأخرى بالفعل. والأهم من ذلك، ينبغي ألاّ يشارك **البرنامج** في بناء القدرة على الصمود دون استراتيجية خروج أو خطة لتسليم المسؤولية لضمان استدامة تدخلاته.

3- الشراكات

27- لا يمكن بناء القدرة على الصمود من خلال جهة فاعلة واحدة. فالحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية عن الأمن الغذائي وبناء القدرة على الصمود. وهي لا توجه وتنسق المساعدة الشاملة داخل بلدانها فحسب، بما في ذلك البرامج التي تسعى إلى معالجة أسباب انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ولكنها تضمن أيضا الاستدامة والملكية على المدى الطويل. وبالإضافة إلى توفير الإطار العام للتدخلات، فإنها غالبا ما توفر أيضا خبرة تقنية محددة بشكل مباشر، مما يسهم في تحقيق أهداف البرامج. ويشمل الشركاء الحكوميون مجموعة واسعة من الوزارات والهيئات الحكومية ويعملون على مستويات متعددة؛ وقد أصبحوا يتسمون بشكل متزايد، في الكثير من السياقات، باللامركزية والتمكين.

28- وتسمح الشراكات التشغيلية بتكامل القدرات التقنية والخبرات والحضور القطري والولايات اللازمة للتغلب على تعقيدات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على الصعيد الوطني في أي بيئة. وتندرج برامج القدرة على الصمود التي ينفذها **البرنامج** ضمن أطر الأمم المتحدة القطرية للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والتي تجمع بين الحكومات المضيفة والشركاء لتوفير دعم متّسق وفعال للبلدان من أجل تحقيق خطة عام 2030 والتي توجه منظومة الأمم المتحدة في تخطيط وتنفيذ أنشطة القدرة على الصمود والتنمية على المستوى القطري، بما في ذلك التحليلات والتقييمات المشتركة.

29- والوكالتان الأخريان اللتان تتخذان من روما مقرا لهما هما عموما الشريكان الأمميان الرئيسيان المباشران **للبرنامج** في البرامج المشتركة للقدرة على الصمود في أطر الأمم المتحدة القطرية للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وفي عام 2015، وقّع **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على إطار مفاهيمي للتعاون والشراكة بشأن تعزيز القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية، والذي يواصل توفير إطار التدخل الواسع لتدخلات الوكالات الثلاث في مجال القدرة على الصمود. ويعترف الإطار بالاختلافات بين الوكالات الثلاث من حيث التغطية الجغرافية والحضور الميداني والقدرات التشغيلية، بما في ذلك على المستوى دون الوطني، ويقترح استخدام نقاط القوة والميزات النسبية لكل وكالة على المستوى القطري، والجمع بين أدواتها المختلفة ونُهجها الاستراتيجية وطرائقها التشغيلية عندما يكون ذلك ممكنا لتحقيق أقصى قدر من الأثر.

30- وتعد اليونيسف أيضا شريكا مهما **للبرنامج** في مجال القدرة على الصمود، بينما يشتمل أصحاب المصلحة الرئيسيون الآخرون في الأمم المتحدة على منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويعمل **البرنامج** أيضا مع مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك مع مجموعة متزايدة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، على سبيل المثال في ما يتعلق بشراء الأغذية المنتجة محليا وتقوية الأغذية.

31- وأقام **البرنامج** شراكات لدعم التعلم وتبادل أفضل الممارسات من خلال التعاون مع معاهد البحث والتقييم مثل الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية وأعضائه، بما في ذلك المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، وكذلك مع جامعات مختلفة. كما أن **البرنامج** عضو في الشراكة العالمية لتعزيز القدرة على الصمود. ويتعاون **البرنامج** مع شركاء مثل الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن التقييمات المشتركة، والقياس وتوليد الأدلة والتعلم.

أكاديمية سبل كسب العيش والأصول والقدرة على الصمود

في إطار مبادرة أكاديمية سبل كسب العيش والأصول والقدرة على الصمود (LARA)، يجمع **البرنامج** شبكة من الجامعات الأفريقية لقيادة وتعزيز توطين قدرات الخبراء في التصميم والتنفيذ المتكاملين القائمين على الأدلة والواعيين بالمخاطر لبرامج بناء القدرة على الصمود. ويهدف **البرنامج** من خلال شبكة واسعة من مؤسسات التعليم العالي المعتمدة في جميع أنحاء أفريقيا إلى خلق مجموعة مهمّة من الخبراء الوطنيين والإقليميين القادرين على دعم واستكمال وزيادة قدرات **البرنامج** والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية العاملة على توسيع نطاق أنشطة إنشاء الأصول السليمة بيئيا والمنتجة ومبادرات القدرة على الصمود المتكاملة التي تفيد المجتمعات الضعيفة والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا. وستحفز المبادرة عمل الأكاديميين لناحية تطوير وتقديم برامج "تدريب المدربين" محددة السياق، ومعسكرات التدريب الميداني، والدورات الدراسية والمناهج الأكاديمية حول تصميم وتنفيذ وتوسيع نطاق برامج قدرة على الصمود متكاملة وعالية الجودة. وتدعم المبادرة ظهور جيل جديد من خبراء المستقبل، مع التركيز بقوة على النساء اللاتي يعتبرن أكثر الفئات حرمانا من حيث الوصول إلى التعليم العالي.

4- عوامل التمكين

32- تشتمل عوامل التمكين الرئيسية لبناء القدرة على الصمود على الشراكات وبناء قدرات النظم المحلية والوطنية من خلال تعزيز المساعدة التقنية وتوليد الأدلة والدعوة وتعبئة الموارد.

33- ويلزم وجود قيادة قوية في **البرنامج** لوضع النماذج وتحفيز التحول من النُهج التنافسية المنعزلة إلى التعاون المتكامل الذي سيقلل احتمالات التجزؤ الناجم عن التنافس على الموارد. وبالتالي، سيعمل **البرنامج** على تعزيز ثقافة الملكية المشتركة لبرمجة القدرة المتكاملة على الصمود.

34- وهناك حاجة إلى إحداث تحول في العقلية في ما يتعلق بأهمية توليد الأدلة، وهو ما يتم غالبا تجاهله عبر المنظمة. ويستغرق توليد الأدلة على بناء القدرة على الصمود وقتا ويتطلب موارد وجهدا مستمرا.

35- وتشتمل عوامل التمكين الأخرى على وجود عدد كاف من الموظفين والقدرات والمهارات على مستوى المكاتب العالمية والإقليمية والقطرية؛ وموارد مالية كافية، بما في ذلك زيادة الوصول إلى تمويل أكثر تنوعا ومتعدد السنوات لتعزيز القدرة على الصمود؛ والدعوة المشتركة على المستويين الإقليمي والمحلي، وبذل جهود تكميلية. وستوضع خطة عمل لبدء تنفيذ السياسة لدعم العمل المتعلق بالسياسات.

كيف تبدو القدرة المتكاملة على الصمود؟

يمكن أن تؤدي الصدمات المناخية المتكررة وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي المستمر إلى توافر دون المستوى الأمثل للغذاء بسبب الصدمات المناخية والتعرض الشديد لها نتيجة استنفاد الموارد الطبيعية وفقدان الأصول. وفي مثل هذه البيئة، يمكن أن يواجه الناس تحديات طويلة الأمد في استهلاك الغذاء بسبب محدودية الحصول على مجموعة متنوعة من الأغذية والقدرة على تحمل تكاليفها وعدم المساواة إلى حد كبير في الحصول على الغذاء.

وباتباع نهج القدرة المتكاملة على الصمود في هذا السياق، يمكن أن يقوم **البرنامج** وشركاؤه بما يلي:

- إستعادة قاعدة الموارد الطبيعية ودعم الإنتاج الغذائي المحلي القادر على الصمود في وجه تغير المناخ؛
- ربط الأنشطة المحلية المتعلقة بالإنتاج وسلسلة القيمة بالمبادرات الرامية إلى خلق فرص عمل محلية، والتأثير على البيئات الغذائية وتشجيع استهلاك المزيد من الأغذية المغذية المنتجة محليا، ودعم بيئة تمكينية لتعزيز عملية صنع القرار المحلي وتمكين المرأة؛
- تشجيع استخدام مواقع متكاملة لوضع نماذج لبرامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية وتوسيع نطاقها؛
- المساعدة في إدارة المخاطر المناخية والحد من الأضرار من خلال دعم نظم الإنذار المبكر الوطنية واللامركزية، بما في ذلك لاستجابات الحماية الاجتماعية التكيفية التي تسترشد بمؤشرات الطقس؛
- التأكد من مراعاة المنظور الجنساني والشمول والحماية مراعاة كاملة من أجل تحديد مواطن الضعف الفريدة للفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الذين يعانون من إعاقات، وفهم كيف يمكن للبرامج المتكاملة أن تعزز أمنهم الغذائي وتغذيتهم.